علاقة الشراكة والتشبيك بين اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني

العمل الذي أساسه المجتمع المدني هو العمل الجماعي - العمل بروح الفريق الواحد

قد تطرأ في أحيان كثيرة الكثير من التساؤلات على المراقب والمتابع لأحوال منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالأجهزة الحكومية المختلفة وما الذي نفذته من برامج أو من خدمات حقيقية للمجتمع. عن هذا الموضوع استضفنا الأخت كوكب الوادعي مديرة إدارة منظمات المجتمع المدني في الإدارة العامة للشركاء التابعة للجنة الوطنية للمرأة وطرحنا عليها العديد من التساؤلات عن علاقة اللجنة الوطنية للمرأة بهذه المنظمات ومساعيها المستقبلية وواقع هذه المنظمات. فيما يلي نص المقابلة:

لقاء / ذكرى النقيب

●● سعت اللجنة الوطنية للمرأة إلى خلق علاقة شراكة وتشبيك مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة.. إلى أين وصلت مساعيها في هذا الموضوع؟

■ بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بقبول عضوية منظمات المجتمع المدني في قوام هيكلية اللجنة الوطنية للمرأة قبلت اللجنة ترشيحات بعض المنظمات ضمن أو وفق معايير معينة منها:
أن تكون المرأة قد وصلت إلى مواقع صنع القرار في هذه المنظمات وأن تكون هذه المنظمات عاملة وتهتم بقضايا ومجالات ذات خصوصية أو خاصة بالمرأة.
لذا فقد بلغ عدد منظمات المجتمع المدني العضوات في اللجنة الوطنية للمرأة أكثر من أربعين منظمة متعددة الأنشطة والمهام ما بين حقوقية وخيرية ومنظمات بحثية.. بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى إقامة علاقة شراكة وتشبيك حقيقية لدعم قضايا المرأة المختلفة السياسية والقانونية...الخ وتقوم اللجنة بإجراء بعض الترشيحات لمشاركة هذه المنظمات في المؤتمرات والندوات والدورات وورش العمل المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية وذلك بهدف تمثيل المرأة اليمنية في المحافل الدولية والمشاركة في قضايا ذات صلة بطبيعة عمل هذه المنظمات.

قاعدة البيانات

وحالياً تسعى اللجنة الوطنية للمرأة إلى بناء قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني خصوصاً الناشطات في مجال المرأة في جميع محافظات الجمهورية. وذلك لمساعدة منظمات المجتمع المدني في بناء هيكلها المؤسسي ودراسة إحتياجاتها في مجال بناء القدرات ودراسة نوعية نشاطهم في المجتمع المحلي لمساعدتهم في إنجاح ما يقومون به وإمدادهم بتمويلات عن طريق المانحين سواء كانت مادية أو معنوية إلا أن هناك معوقات تقف أمامها في إنجاز هذه المساعي وأهمها : غياب التمويل والدعم المادي.
وللجنة كذلك هدف استراتيجي هام متمثل في إدماج الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في خطط وبرامج هذه المنظمات بهدف تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع خدمة لقضايا المرأة والنهوض بأوضاعها. وهنا أحب الاشارة إلى أن بعض هذه المنظمات خصوصاً الفاعلة أو التي تملك تمويلاً لديها اعتقاد خاطئ فهي تتخوف من عمل شراكة وتشبيك مع اللجنة كجهة حكومية راسمة للسياسات الخاصة بالمرأة خوفاً من السيطرة على أنشطتها ومن الحد من خصوصيتها كمنظمات مجتمع مدني.
بالرغم من أن العمل الجماعي سواء كان من جهة حكومية أو غير حكومية هو عمل هادف لخدمة قضايا المجتمع اليمني ككل.

●● ما هو تقييمك الحالي لهذه المنظمات وما الذي عملته؟

■ بحسب الإحصائيات فقد بلغ عدد هذه المنظمات حوالي خمسة آلاف جمعية ففي كل فترة يتم تفريخ عدد من هذه المنظمات أو الجمعيات بمختلف توجهاتها خصوصاً تلك العاملة في مجال المرأة فلقد أصبح اسم المرأة مدخلاً للبعض لتحقيق مطالب ربما تكون ذاتية في أغلب الأحيان ومادية وقد يغيب الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمات المتمثل في خدمة المجتمع وتلبية إحتياجاته وغرس روح التطوع والعمل بروح الفريق الواحد فللأسف التمويل الأجنبي قتل كل هذا وتحولت منظمات المجتمع المدني منظمات (خمس نجوم) فهي لا تعمل في أوساط المواطنين في القرى والتجمعات السكانية الفقيرة لإيصال صوتها وإياديها البيضاء إلى كل محتاج (أصبحوا يتواجدون في فنادق الخمس نجوم) وأعمالها موسمية حسب الطقس وحسب أجندة الممول الأجنبي (ماذا لديه من قضايا؟).
ونحن لسنا متشائمين ولا نعمم فهناك منظمات مجتمع مدني خيرية خدمية تقدم خدمة (تكفل اليتامى، تقدم خدمات التغذية، الرعاية الصحية، التأهيل والتدريب) لكن للأسف دعمها محدود ومواردها محدودة وليست في حسابات الممولين الذين لديهم قضايا معينة فبالفعل وجدنا منظمات تقدم خدمات تأهيلية وتدريبية في مجال بناء القدرات وبناء الذات ومخرجاتها ملموسة وذات أثر بالغ فنتمنى أن يحذو الآخرون حذوها.
وختاماً أود القول أن العمل الذي أساسه المجتمع المدني هو العمل الجماعي والعمل الجماعي مفقود فالذي موجود هو العمل الفردي وهذا ليس حال منظمات المجتمع المدني في اليمن ولكن حال منظمات المجتمع المدني في العالم العربي.
لا نهم لم ينطلقوا من القاعدة ويخلقوا روح التعاون بين بعضهم البعض وينطلقوا من قضايا محددة ومعينة تهم مجتمعاتهم ويعملوا بروح الفريق الواحد لتحقيقها لكن (كل في وادي يهيم) لذلك لا يحدث التأثير المطلوب.

بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المنضوية في قوام اللجنة الوطنية للمرأة أكثر من 40 منظمة

تسعى اللجنة الوطنية للمرأة إلى إدماج الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في خطط وبرامج منظمات المجتمع المدني

اللجنة الوطنية للمرأة تنظم لقاءً تشاورياً حول التنمية العادلة

صنعاء/ ذكرى النقيب

في إطار سعيها الحثيث لإدماج إحتياجات النوع الاجتماعي والإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في خطط وبرامج الوزارات الحكومية والجهات المعنية عقدت اللجنة الوطنية للمرأة لقاءً تشاورياً مع وزارة الزراعة في مقر وزارة الزراعة أمس الأول بغية تحقيق تنمية عادلة ومنصفة للجنسين، حيث أكد الأستاذ صالح مثنى الوكيل المساعد للشؤون الزراعية ضرورة الإرتقاء بمستوى الأداء وترجمة أهداف التنمية الألفية في الخطط والبرامج والمشاريع وأن نوجد رصداً منتظماً لحجم تنمية المرأة في كل المشاريع ووجه إدارة التخطيط والإدارات المختلفة في الوزارة إلى أبرز قضايا المرأة وأخذها بعين الإعتبار عن رسم الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج والمشروعات. أما الأستاذة حورية مشهور نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة فقد عرضت نبذة مختصرة عن اللجنة ومهامها وما تهدف إليه وما تسعى إلى تحقيقه من خلال رسمها للسياسات ومتابعة تنفيذها وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة وإدماج إحتياجات النوع الاجتماعي للإرتقاء وللنهوض بأوضاع المرأة اليمنية والمرأة الريفية على وجه الخصوص.

افتتاح مركز جديد للطفولة الآمنة في عدن

حسين السقاف

يتم مطلع العام المقبل ٢٠٠٦م إفتتاح مركز الطفولة الآمنة بمديرية المعلا محافظة عدن بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وسيضم المركز ثلاثة أقسام:ذكور/ إناث/ وقسم للاستقبال النهاري.
وفي تصريح خاص لصحيفة ١٤ أكتوبر قالت الأخت هيام مبارك مديرة مركز الطفولة الآمنة : إن المركز الجديد للطفولة الآمنة يتسع لـ(١٥٠) طفلاً وطفلة من أطفال الشوارع الذين فقدوا أهاليهم أو تاهوا عنهم بسبب الظروف الإجتماعية القاهرة وعن نشاط المركز الحالي قالت: إن المركز سيقوم بتوفير الغذاء والدواء والملبس والمأوى للأطفال المستهدفين والحاقهم بالمدارس الحكومية مضيفة أن الحضانة لأطفال الشوارع تنتهي عند بلوغ الطفل سناً معينة ويكون في وضع يمكنه من الإعتماد على نفسه وبالتحديد بعد إنهاء المرحلة الأساسية من التعليم حينها يعود إلى أسرته ليبدأ حياته الجديدة وأضافت: أن المركز أيضاً يقدم خدمات أخرى عبارة عن الغذاء والكساء والمتابعة لشريحة أخرى من الأطفال المحتاجين الذين يعودون إلى أسرهم آخرالنهار.
وحول الدعم الذي يحصل عليه المركز أشارت الأخت هيام بالدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه الصندوق الاجتماعي للتنمية على شكل منح شهرية بالإضافة إلى القطاع الخاص وفاعلي الخير.

تنفذها مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية

بقرة لكل أسرة فكرة عظيمة لأسر فقيرة

المشروع أحد خيارات التنمية المستدامة التي تتناسب مع طبيعة المجتمع الريفي اليمني

.في إطار مشاركتها في تنمية المجتمع اليمني اقتصادياً والإبتعاد عن الإتكالية والسلبية إلى الإنتاجية والإعتماد على الذات، تسعى مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية إلى خلق فرص متعددة للتخفيف من آثار الفقر وضغوط الحياة الصعبة على الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود في بلادنا.ويعد مشروع بقرة لكل أسرة الذي تنفذه المؤسسة واحداً من الفرص التنموية الخيرية الهادفة إلى تنمية الإنسان ورفع مستواه المعيشي بدلاً من فقره وسلبيته - كما يقول الأستاذ محمد الخيواني - مدير فرع المؤسسة بالحديدة، وأحد خيارات التنمية المستدامة التي تتناسب مع طبيعة المجتمع اليمني الريفي

عبدالله بخاش

الفكرة والشروط

وكما يتضح من عنوان المشروع فإن المؤسسة تعتزم توزيع بقرة لكل أسرة فقيرة لا تقوى على شرائها بحيث تسهل لهم الحصول على الأبقار بدون كلفة أو مؤنة تذكر مقابل رعايتها لبضع سنوات تؤول فيها ملكية الأبقار للمستفيدين بعد تحقق مجموعة من الشروط المتفق عليها وهي كالتالي: إذا كان المولود ذكراً فيتم بيعه بعد فترة لا تقل عن أربعة أشهر، ويسلم للأسرة المستفيدة من قيمة المولود (٦٠٪)، فيما يعود لصالح المشروع نسبة (٤٠٪) المتبقية لشراء أبقار أخرى.× إذا كان المولود أنثى فتظل في رعاية الأسرة المستفيدة للعناية بها وتربيتها حتى تنضج وتضع مولودها الأول فيصبح مولودها ملكاً للأسرة مقابل رعايتها وتربيتها وتسحب الأم بعد ستة أشهر من الولادة لتسلم لأسرة أخرى جديدة

عندما يصل عدد المواليد من البقرة خمسة، تصبح البقرة ملكاً مطلقاً للأسرة المستفيدة

مرحلة الإستلام

وعادة تتخذ المؤسسة جملة من الشروط الواجب توافرها لضمان نجاح المشروع بناءً على إختيار البيئة المناسبة للمشروع والتي يراعى فيها توافر المراعي والمزارع والمياه طوال العام، واختيار المستفيدين من الأسر الفقيرة التي تتوافر فيها معايير الرغبة والقدرة على تحمل نفقات المشروع المتمثلة في التزامات الرعاية والتربية للأبقار.ويتم إختيار الأبقار وشراؤها من الأسواق الشعبية بحضور مندوب عن المؤسسة وطبيب بيطري متخصص للتعرف على أنواعها ومواصفاتها وخلوها من الأمراض والعاهات وبعدها يتم توقيع عقود مع الأسر المستفيدة وأخذ الضمانات المناسبة وتعميدها من قبل الشيخ والأمين الشرعي ومصادقة المجلس المحلي في المنطقة أثناء تسليم الأسر المستفيدة الأبقار.

المتابعة الصحية

وبعد أن تصبح الأبقار في ضيافة الأسر المستفيدة تحرص مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية (رفد) على متابعة الأبقار والإطمئنان على سلامتها من حين لآخر، ولضمان نجاح المشروع فقد عينت المؤسسة مشرفين على المشروع في المناطق المستهدفة شريطة أن يكون المشرف متفرغاً للمتابعة المستمرة وأن يكون ذا قدرة وكفاءة في التعامل مع المستفيدين وصاحب خبرة في ذلك، وأن يكون متفانياً في عمله وقادراً على تقييم المشروع وعلى إعداد ورفع التقارير والنماذج الخاصة بالمشروع.كما اهتمت بتعيين فريق بيطري متخصص لمتابعة الأبقار بشكل دوري للإطمئنان على صحتها وإجراء الفحوصات الطبية اللازمة لضمان خلوها من الإصابة بالأمراض والأوبئة.

الرسالة التنموية

ييقول الأستاذ/ محمد الخيواني – مدير فرع المؤسسة بالحديدة، لقد تمكنا من توزيع (٢٠٠) بقرة في ريف محافظة الحديدة على بعض الأودية والمناطق الفقيرة والمحتاجة التي تنطبق عليها الشروط ضمن مشروع بقرة لكل أسرة، وذلك في سبيل مكافحة الفقر والإنتقال بالأسرة من مرحلةالفقر والحاجة إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، وإن شاء الله تعالى سيكون لنا في المستقبل ضعف هذا العدد لبقية القرى والمناطق الأخرى.ويضيف الخيواني أن المؤسسة تركز على العمل الخيري التنموي الهادف إلى التنمية البشرية، ونسعى من خلال مشاريعنا الخيرية التي نقوم بتنفيذها إلى تحقيق شعار جودة الخدمة واستدامة التنمية.

الخيواني: نسعى لتحقيق جودة الخدمة واستدامة التنمية، والمشروع لمواجهة الفقر وتنمية الأسر الفقيرة

تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع مكافحة عمالة الأطفال في يناير المقبل

صنعاء – متابعات

تستعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مكافحة عمالة الأطفال بالتعاون مع البرنامج العالمي لمكافحة عمالة الأطفال أيبك.
وقالت مسؤولة مكافحة عمالة الأطفال بالوزارة منى سالم في تصريح خاص لـ"٢٦سبتمبرنت" أن المرحلة الثانية ستبدأ في يناير المقبل موضحة أن هذه المرحلة ستركز على سحب الأطفال من الأعمال الخطرة وإيجاد البدائل لهم من خلال التدريب والتأهيل وتعليمهم مهارات جديدة لممارسة أعمال تتناسب مع أعمارهم وكذا البحث عن بدائل مادية للأسر التي يعيلها الأطفال الصغار.
وأضافت منى سالم أن خطط المرحلة الثانية للمشروع ستعمل ايضاً على إشراك الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال وكذا التوسع في البرامج والخطط المعالجة لهذه الظاهرة في المحافظات والمناطق التي ترتفع فيها نسبة ظاهرة عمالة الأطفال.. مشيرة إلى أن الجزء الأول من المرحلة الثانية سيستمر للفترة من يناير ٢٠٠٦ حتى شباط آذار ٢٠٠٧ ليتم تقييم مستوى الانجاز في هذه الفترة رسم خطط جديدة مستقبلاً.

وزير سعودي: الباب مفتوح لمشاركة المرأة في الإعلام

أكد السيد إياد بن مدني وزير الثقافة والاعلام السعودي ان العمل الاعلامي والثقافي ليس عمل علاقات عامة مشيرا إلى انه لايوجد ماتعتذر عنه الأمة العربية والاسلامية فالعرب والمسلمون فخورون بثقافتهم وتراثهم وجلد الذات أمر لايأخذون به ، وقال ان الباب مفتوح أمام مشاركة المرأة في المجال الاعلامي .
وأشار الوزير في تصريحات للأهرام إلى أهمية التواصل بين الأمة الاسلامية والعالم وايصال المعلومة بشكل يجعل المشهد الثقافي والاجتماعي واضحا بلا رتوش .
فإيصال صورة المجتمعات العربية والاسلامية الصحيحة يمكن أن يهز الصورة النمطية التي تتعمدها بعض الجهات التي لاتتفق مع الجهات العربية والاسلامية والتي تقصد من وراء الصورة النمطية التي تقدمها القيام بعملية إقصاء للعروبة والإسلام .
وأضاف أن مجتمعات شرق آسيا قد نجحت في إيصال صورتهم بشكل واضح ,فهم يقدمون ثقافتهم كما هي , ولايقدمون اعتذارا عن صورتهم وثقافتهم المحلية وهذا الاجراء قد ساعد في تفكيك الصورة التي يمكن أن يقدمها من لايرحبون بتواجد مجتمعات جنوب شرق آسيا الثقافي والاجتماعي على الساحة العالمية .
وعن دخول المرأة في المجال الاعلامي والثقافي قال أن الباب مفتوح مشيرا إلى المشاركة الدائمة للمرأة وان لم تكن من قبل بمثل هذه الصورة الظاهرة والآن تفتح الاذاعة والتليفزيون والصحافة أبوابها لأية موهبة بغض النظر عن كونها لامرأة أم لرجل .